

الفصل الثاني

الفرد مقابل المجتمع

الحرية حق لكل الكائنات الحية، ولا يُستثنى الإنسان من ذلك. فالحرية هي أعلى ثمرات الحياة. وليس الإنسان إلا صورة مصغرة للحرية المنقوشة في ذاته، فالنسيج الإنساني نفسه مغزول بفتائل من الحرية. ومع ذلك، وبكل غرابة.. نجد أن جميع المؤسسات التي خلقها الإنسان، يؤول أمرها في النهاية إلى أن تعمل ضد حرية الإنسان.

والدراسة الدقيقة لتاريخ النمو المطرد للتقاليد والعادات والقوانين، تكفي لكي تبرهن على صحة هذه المقولة. فإن نشوء الدولة، حين يُرى من منظور حيادي مستقل، سوف يبدو كما لو كان لا يزيد عن كونه رحلة تقنينية للإنسان، تجاه عبودية مطردة فرضها الإنسان على نفسه. وحل هذه المعضلة يتطلب فهما عميقا للعوامل المسؤولة عن هذا التحول من الحرية إلى العبودية، خطوة بعد أخرى.

غير أن هناك أمراً لا بد من إيضاحه بادئ ذي بدء، وهو أن الإنسان بطبيعته يخضع لسُلطة المجتمع فقط حينما يكون مسوقاً بدوافع أنانية؛ وإلا فلا بد من قهره على الخضوع. أما أن يكون الفرد مجرد عضو في مجتمع.. فهذا أمر ليس مقصورا على الإنسان وحده، إذ أن المُشاهد في المملكة الحيوانية أنه كلما كانت هناك حركة من الأدنى إلى الأعلى، يكون هناك تحول تدريجي من الحياة العشوائية غير المنظمة، إلى حياة في مجتمع أكثر انضباطا وتنظيما ومركزية. ونلاحظ أحيانا أن هناك نزوعا مُعينا، حيث لا بد وأن تكون الحاجة مثلا قد علّمت الحيوان أن يعيش بعضه مع بعض، حفاظا على المصلحة المشتركة من أجل البقاء. وأحيانا، ولشدة ما

يثير العجب، نجد نظاما اجتماعيا وانضباطا دقيقا في بعض السلالات الحيوانية، التي لا تأتي في أعلى سلم الارتقاء، إذ لا يوجد هنا تأثير للارتقاء التدريجي يمكن تتبعه في نمطها المنظم، الذي يبدو وكأنه قد انبثق كما هو على هيئته الكاملة الأخيرة. وكل ما يمكن لنا أن نستخلصه من دراستنا لوجودها المنظم، هو أن هذا التنظيم منطبع في فطرتها.

خذ مثلا حالة بعض الحشرات.. أين يمكن لنا أن نضع على سلم النشوء والارتقاء مجتمع نحل العسل؟ وما عساه يمكن أن يكون قد سبق النحل في الوجود، إذا كان النحل قد نشأ وارتقى خطوة بعد خطوة؟ أين يمكن لنا أن نجد الدليل على وجود تطور، أو تدرج مرحلي للنمو في العديد من أنواع الحشرات، التي انتهت في ارتقائها إلى وجود نحل العسل؟ كذلك.. حينما نستقصي أحوال حشرة الترميت أو النمل الأبيض، وبعض السلالات الأخرى من النمل في مملكة الحشرات، فإننا نصطدم بمشاكل وأسئلة مماثلة.

وفي غيبة كل أثر يدل على وقوع تطور مرحلي، يمكننا استخلاص أن هذه الحشرات جميعها قد وُجدت لتؤدي وظائف معينة عن طريق نظام فطري تتبعه بكل دقة. وبالنسبة لها.. هناك قانون لا تُنتهك حرمة أبداً، مسجل في بواطنها من RNA وDNA. وبالمقارنة.. نجد أن هذه المجتمعات الحشرية تجعل حتى أكثر المجتمعات الشيوعية صرامة ونظاما تشعر بالحنج. فهي جميعها حالات فريدة في نوعها لعجائب منظمة خلاقية، لا تشير إلى وجود تاريخ يمكن تتبعه لبداية أولية أقل تعقيدا، تطورت تدريجيا إلى مرتبة أعلى لمجتمعات أكثر تعقيدا.

ويمكن لنا بكل اطمئنان أن نستخلص من هذا أن الحياة، على حالها، تقدم نموذجين من الأنماط يمكن لنا دراستهما.. أحدهما يبدو فجائيا، كما لو كان قد وُجد من لا شيء، وقد انبثق فجأة نتيجة لعجائب الله تعالى الخلاقية، غير أن العلماء قد يرجعونها إلى مجموعة من التغيرات الطفورية،

التي وقعت كلها في نفس الوقت وفي لحظة واحدة فريدة. وغني عن القول أن هذا التعليل الافتراضي غير مقبول من الناحية العلمية بطبيعة الحال. والنموذج الثاني لنمو النظام الاجتماعي في المملكة الحيوانية، هو أكثر شمولاً وتقدماً في طبيعته، رغم أن النتائج ليست أكثر دلالة ولا أكبر أثراً كما هو الحال في الأمثلة السابقة. فحتى الكلاب، والذئاب، والبقر الوحشي، تعيش كل منها سوياً في مجتمعات من أجل مصلحة بقاء النوع. ومهما كان السبب، فإننا نلاحظ أيضاً نزوعاً مشابهاً في تجمع الطيور من نفس النوع. وبالمثل فإن مجموعات السمك، وأنواع السلاحف، والقنفاذ البحرية.. كلها تُبدي ميولاً مماثلة. إذن هذا الارتباط بين أفراد كل نوع من الأنواع أمر عام من مقتضيات الحياة.

ومع النظام، تتولد السلطة وتظهر القيادة، كما يبدأ في الظهور مفهوم باهت للجريمة والعقاب في كل مستويات هذه المجتمعات. لذلك.. فإن نشوء الإنسان كحيوان اجتماعي ليس بحادث منفرد، بل يتوافق مع أسلوب سبق تدبيره، يتساوى معه فيه معظم الحيوانات الأخرى، بدرجة أدنى أو أعلى.

أما كيف حدث أن نشأت المؤسسات الاجتماعية في نفس الوقت في جميع أنحاء العالم.. فهو سؤال يتطلب مناقشة طويلة. ونريد فقط أن نبحث بعض السمات الهامة للنمو الاجتماعي بين البشر، تلك السمات التي ترتبط مباشرة بالموضوع قيد البحث.

لقد كانت الحرية الشخصية في صدام دائم مع القيود التي يفرضها المجتمع. ولا بد من فهم العضلة الناشئة عن هذه المعادلة فهما عميقاً، لأن هذا الفهم على درجة عظيمة من الأهمية، وذلك لكي ندرك بشكل أفضل تأثير القوى التي ترسم في النهاية الحدود لحرية الفرد من ناحية، والقوة المتنامية للمجتمع من ناحية أخرى. إن علاقة الفرد بالأسرة، وعلاقته بالعشيرة، وعلاقته بالدولة، كلها أمثلة لما يمكن به دراسة الحياة في

معتزكها الحضاري. فإذا كان الإنسان حرا يعشق الحرية، يكون حينئذ السؤال الهام الذي يجب بحثه أولا هو.. لماذا يرضخ الإنسان لأية سلطة اجتماعية.

حيثما ينشأ نظام اجتماعي، أو عنصري، أو اقتصادي، أو سياسي، فإنه ينشأ حول مفاهيم غير مكتوبة من "هات وخذ" بين المجتمع.. وبين الأفراد الذين يُكوّنون هذا المجتمع. فإن الفرد لن يقبل أن يوضع قيداً على حريته، إلا وهو يعلم أنه سوف يكسب في النهاية أكثر مما يخسر. فأولا وقبل كل شيء.. يكون الحصول على السلامة والأمن الشخصي هو ما يساوم الفرد من أجله على حساب بعض حرياته الشخصية. إذ من ناحية.. نجد أن الفرد يتخلى عن بعض حقوقه للمجتمع الذي ينتمي إليه، ومن ناحية أخرى.. فإنه يكسب بعض الحماية المضمونة، والمساعدة التي تجعل من وجوده الفردي أكثر سهولة وأنعم راحة.

ومن الطريف أن نعلم أنه في بداية تكوين المجتمع على كافة المستويات، نجد أن الأفراد دائما هم المنتفعون. وهذا ما نجده كنزوع طبيعي في المملكة الحيوانية. وهذا أيضا صحيح في المجتمعات الإنسانية في مستوياتها البدائية. ولكن المجتمعات الإنسانية حينما تتنامى تنظيميا، تميل إلى عدم التوازن عند توزيع السلطة بين الفرد والمجتمع. وكلما ازدادت النسبة بين عدد الأفراد في المجتمع وبين عدد القلة الحاكمة، كلما زاد خطر سوء استغلال السلطة، وإساءة استعمالها في يد القلة الحاكمة.

ورغم أنه من الممكن نظريا للفرد أن يربح بعض المكاسب في مقابل كل خسارة يتحملها على حساب حريته، إلا أن هذا لا يتوافق دائما مع ما هو متوقع ومنتظر عادة، إذ نجد أن المبدأ الأعظم للحرية الشخصية يُقدم قربانا على مذبح المجتمع. وكثيرا ما يحدث أنه مع نمو المجتمع.. إذا به يصير أكثر سلطويا، وأقل تقديرا للمصالح الخاصة للفرد.

وسوف يكون لنا نقاش أكثر تفصيلاً لهذا الموضوع، حينما نتناول موضوع الماركسية. ولكن الغرض هنا هو مجرد أن نقرر السبب الأساسي الذي أدى إلى هذه الحالة من التردّي. فلماذا لا يشعر الفرد بأنه أنعم راحة وأكثر أمناً، في مجتمع يكون أكثر نمواً وأشد قوة؟ إذ لا يحدث أبداً أن نجد بين الحيوانات مجتمعا يشوبه الاتجاه التآكلي والانهياري في سلوكهم الاجتماعي. فلماذا تكون المجتمعات الإنسانية وحدها هي التي تعجز عن تحقيق أهدافها، فيما يتعلق بمسؤولياتها تجاه حقوق الفرد؟

إن الخط الفاصل بين الحيوان والبشر، الذي يفصل تماماً بين الاثنين، هو النزوع القوي لدى الإنسان أن يحدع ويغش، ويخالف القوانين الطبيعية. وفي هذا المجال نجد أن البشر يتفوق على جميع أنواع الحيوانات بقدر كبير. والحيوانات أيضاً، تبدو أحياناً كأنها تغش، ولكن دائماً لا يعدو فعلها هذا إلا أن يكون حيلة يلجأ إليها الحيوان، وليس هو خداعاً بالمعنى الإجرامي. فليس هناك خيانة للثقة بين الحيوان، كما هو الحال بين الإنسان. إذ تعيش الحيوانات حياة بسيطة، لها نظامها في نطاق سلسلة القوانين الطبيعية التي تحكمها وتسيطر عليها. وحين يبدو الحيوان وكأنه يغش، فإنه يفعل ذلك بفطرته، حيث إنه محكوم بنوازع غريزته، التي تخرج عن نطاق تعريف الجريمة.

وهذا في الواقع نتاج لموهبة حرية الاختيار. فالحيوانات محكومة تماماً بالمبول الفطرية والقوانين الغريزية، وليس لها خيار فيما يتعلق بالصحيح والخطأ. بل في حقيقة الأمر لا يوجد بالنسبة لها صحيح أو خطأ.

إن البشر وحدهم هم الذين يستطيعون بإرادتهم أن يتجاهلوا مسؤولياتهم، وأن يستغلوا حقوق الأفراد الآخرين في المجتمع، وهم يعلمون أن هذا الاستغلال أمر خاطئ. وعلى ذلك، فإن الحرية الشخصية.. فيما يتعلق بالمسؤولية الجماعية التي يدين بها الإنسان لأي مجتمع.. تتهاوى وتُقوّض بسبب الدوافع التي تدفعه لمخالفة القوانين، وارتكاب جرائم

الغش، والسلوك الخاطيء، ومع ذلك فإنه يأمل أن يفلت بكل ما يستطيع أن يضع عليه يده. وعلى هذا، حينما لاحظ كارل ماركس أن الإنسان حيوان فاسد، كان بالفعل محقا.. غير أنه لم يكن من حقه أن يستثني نفسه، ولم يكن من حقه أن يستثني القيادة الاشتراكية، التي كان من المفروض أن تُبنى على قوالب من اللاأخلاقية. وهذه هي مأساة المجتمع الإنساني خلال عصور الزمن التي لم يخل منها أي مجتمع. فإن الخلل الموجود في العلاقة بين الفرد والمجتمع، يؤدي في مختلف الأنظمة إلى التزوع نحو إصدار المزيد والمزيد من القوانين المقيدة.

ويبدو أن كل قانون يصدر.. يكون المقصود به حماية حق الفرد من ناحية، وحماية حق المجتمع من ناحية أخرى، من العدوان بغير وجه حق على سلطان كل من الطرفين، وعلى حقوقه الخاصة به. ولكن بكل أسف، بسبب الفساد في مجتمع الإنسان، نجد أن واضعي القوانين لا يستطيعون أن يستمروا على ولائهم لمبدأ العدالة المطلقة. إذ كثيرا ما يحدث أثناء وضع التشريع بصورة جماعية.. أن يُحرَم الفرد من حقوقه الأساسية، على أيدي نفس المؤسسات التي خلقها للدفاع عن هذه الحقوق.

ولا نريد هنا أن نتعرض لموضوع المجتمعات الدينية بالتفصيل. ولكن من وجهة النظر العلمانية للفلسفة الاجتماعية، نرى أنه لا بد من ذكر الدين باختصار. فإن علماء الاجتماع عموما لا يعتبرون أن الدين ظاهرة مقدسة نشأت من عند الله تعالى. وعلى هذا، فليس الدين من منظورهم سوى تعبير آخر للسلوك الاجتماعي للإنسان.

وإذا افترضنا أن نظرتهم لنشوء الأديان نظرة صحيحة، فإنه يترتب على ذلك أن كل المجتمعات الدينية يجب أن تُعتبر كما لو كانت تشغل موقعا فريدا بين الأنظمة الاجتماعية للإنسان. إذ يجب أن يُنظر إلى هذه المجتمعات كلها على أنها رمز مجسم للخداع الذي وقع ضد المجتمع وضد

الفرد. ولا مناص، في هذه الحالة، من اعتبار أن جميع مؤسسي الأديان كانوا محتالين مُحنَّكين، استطاعوا عن قصد أن يخدعوا عامة الناس باسم آلهة من نسج خيالهم، كما تقضي بذلك النظرية التي يقول بها عالم الاجتماع. وإذا كان يُقال عن هؤلاء إنهم محتالون.. فأنتعم بهم حقا من محتالين!

إنهم، حسب منظور عالم الاجتماع، اختلسوا لأنفسهم صبغة قانونية نيابة عن الله تعالى، ليجعلوا البسطاء السذج من عامة الناس يرحون تحت أغلال ما يسمى بالقوانين الإلهية. وعلى هذا فهي سلسلة كهنوتية دينية فاسدة تحكم باسم الله بما فيه مصلحتها. هذا هو منظور عالم الاجتماع للمجتمع الديني. ويبدو أن كارل ماركس أيضا كان على اتفاق كامل مع هذه النظرة للدين، معتبرا إياه أفيونا غايته أن يُبقي القوى العاملة في الشعوب مقيدة بأغلال الإدمان إلى الأبد، حتى لا يفيقوا بتاتا.. ولا يدركوا بشاعة الاستغلال الذي وقعوا فيه بلا رحمة على يد البرجوازية. ومحتوى هذا الأفيون القوي، الذي يجعل البروليتاريا في حالة من التخدير واللاوعي، هو قائمة الأخلاقيات التي تقوم عليها جميع الأديان. وعلى هذا فإن فكرة الإله ارتبطت دائما ارتباطا وثيقا بالأخلاقيات التي تكبح جماح الإنسان، وتهدب سلوكه باسمه تعالى.